بداهة تصور الموجود كسبيا باستدلال عليه بوجوه الاول ان التصديق
بان الوجود والعدم متنافيان بديهي فانه حكم على امر ما بل كل امر ما اما
موجود او معدوم تصديق بديهي وهو مسبوق بتصور الوجود والعدم
فهو اولى بالبداهة **والجواب** انه ان اريد ان هذا الحكم بديهي
بجميع متعلقاته على ما هو راي الامام من التصديق بل
مصادرة حيث جعل المدعى وهو بداهة تصور الموجود جزءا من الدليل
وان اريد نفس الحكم بديهي بمعنى انه لا يتوقف بعد تصور المتعلقات
على كسب لا يثبت المدعى وهو بداهة تصور الوجود بحقيقته
لجواز ان وجود الحكم البديهي مع عدم تصور الطرفين بالحقيقة بل
بوجه ما وفيه لو تصورهما كسبيا لما بديهيا وانا فيما من الاول بل
مصادرة ولم يقتصر على احدهما تنبيها على تمام الجواب بدون بيان المصادرة
وتحقيقا للزوم المصادرة بان بداهة كل جزء من اجزاء هذا التصديق جزء
من بداهة هذا التصديق لانه لا معنى لبداهة هذا التصديق
سوى ان ما يتضمنه من الحكم والطرفين بديهي والعلم بالكل اما نفس العلم
بالاجزاء او ما حصل به علم ما هو من تصور الماهية واجزائها بالضرورة
يكون العلم بكل جزء سابقا على العلم بالكل لا تابعا له ممكن الاستعانة منه
ويبطل ما ذكر من المواقف من انا نختار ان هذا التصديق بديهي
مطلقا اي جميع اجزائه ولا مصادرة لان بداهة هذا التصديق
متوقف على بداهة اجزائه لان العلم ببداهته لا يتوقف على العلم ببداهة
الاجزاء والاستدلال انما هو على العلم ببداهة الجزء فيجوز ان يستعان منه
العلم ببداهة هذا التصديق فيستتبع العلم ببداهة اجزائه
بمعنى انه اذا علم بداهته بكل جزء لا بعض من اجزائه يعلم انه بديهي
قوله لا يقال بداهة الكل ان توقفت على بداهة الاجزاء لا يكون العلم
ببداهته لا يتوقف على العلم ببداهتها بل يستتبعه فكله مصادرة

نقول

نقول ان توقف العلم ببداهة الكل والعلم ببداهة الجزء ضروري لتوقف
الكل على الجزء انه بداهة الجزء ببداهة الكل والعلم بها الكل اما نفس العلم
بالاجزاء او ما حصل به فتامل **فان قيل** انه يعقل المركب من غير ملاحظة
الاجزاء على التفصيل قلنا لو سلم ففي المركب الحقيقي اذ لا معنى لتعقل
المركب الاعتباري سوى تعقل الامور المتعددة التي وضع الكلام باجزائها
ولو سلم ففي التصور للمطلوب بانه لا معنى للتصديق ببداهة
هذا المركب بجميع اجزائه سوى التصديق بان هذا الجزء بديهي وذلك
ولو سلم فلا يلزم المصادرة في شيء من التصور لجواز ان يعلم الدليل مطلقا
من غير توقف على العلم بجزئه الذي هو نفس المدعى **قوله** الثاني
انه معلوم بشهادة الاكتساب اما بالحد حينما ظنه انه لو تركب فاما من الموجودات
فيلزم تقدم نفس الشيء على نفسه ومساواة الجزء للكل في ماهيته
او من غيرها فلا بد ان يحصل عند الاجتماع امر زائد يكون هو الموجود
لئلا يكون الموجود محض ما ليس بموجود والزائد على الشيء عارض فلا
يكون التركيب فيه واما بالرسم فلما سبق في الوجه الثاني ان الوجود
معلوم بحقيقته وحصول العلم اما بالضرورة او الاكتساب وطريق الاكتساب
اما الحد او الرسم وهذا احتجاج على نفي تعريفه بنفي المعرفات وانما لم
يتعرض لمنعها ولا فالاجزاء اما موجودات او غيرها فان كانت موجودات لزم
تقوم الشيء على نفسه ومساواة الجزء للكل في تمام ماهيته وكلاهما
اما الاول فظاهر واما الثاني فلان الجزء داخل في ماهية الكل وتميزه داخل
في ماهيته نفسه ومعنى الكل وم على ان الوجود المطلق الذي فرض التركيب
فيه ليس زائدا على الوجودات الخاصة بل اما نفس ماهيتها فيلزم الثاني او زائد
عليها والمطلق خارج عنها فلا يلزم شيء من المحالين وان لم تكن الاجزاء
موجودات فاما ان يحصل عند اجتماعها امر زائد يكون هو الموجود او لا يحصل
فان لم يحصل لزم الوجود محض ما ليس بموجود وهو [illegible] وان حصل فلا تركيب

Copyright © King Saud University